

دور المصارف الإسلامية في جذب السيولة المصرفية

-دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي -

إعداد

طالبة الدكتوراه أسماء بن حميدة

جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة- الجزائر

الدكتورة سميرة حسيبة

جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة- الجزائر

ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي

للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر-

يومي: 17 و18 ديسمبر 2019

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف على دور المصارف الاسلامية في جذب السيولة المصرفية من خلال صيغها وأدواتها التمويلية المختلفة "المرابحة، المشاركة، الاجارة، الاستصناع".... ، وإبراز مساهمتها الفعالة في استقطاب رؤوس الاموال بصورة شرعية ، بحيث تمثلت مشكلة البحث في دور المصارف الاسلامية في جذب السيولة المصرفية -دراسة حالة مصرف قطر الاسلامي- .

توصلت الدراسة إلى أن استقطاب السيولة في المصارف الاسلامية تعتبره جملة من العوامل والمتطلبات لإدارتها إدارة فعالة، ناهيك عن جملة من التحديات التي تواجهها في عملها. كما خلصت الدراسة أن تجربة مصرف قطر الاسلامي تعد إحداهم التجارب الناجحة وأكثرها دلالة على مدى مساهمة المصارف الاسلامية في استقطاب السيولة. الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، السيولة المصرفية، المرابحة، المشاركة، الاجارة....

abstract:

The study aims at identifying the role of Islamic banks in attracting bank liquidity through its various financing forms and instruments (Murabaha, Musharaka, Ijara, Istisna'a), and highlighting their effective contribution in attracting capital legally, so that the problem of research was in the role of Islamic banks in attracting bank liquidity - a case study of Qatar Islamic Bank.

The study concluded that attracting liquidity in Islamic banks is beset by a number of factors and requirements to manage it properly, not to mention the challenges facing it in its work.

The study also concluded that the experience of Qatar Islamic Bank, and after we have found results to prove this experience, is one of the most successful and most successful experiments indicating the contribution of Islamic banks in attracting liquidity.

Keywords: Islamic banks, bank liquidity, Murabaha, Musharaka, Ijara

مقدمة:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، التي تمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية، إذ يقوم نظام التمويل الإسلامي على منطلق معارض تماما لمنطق عمل المؤسسات المصرفية التقليدية.

تعتبر تجربة المصارف الاسلامية حديثة العهد مقارنة مع نظيرتها التقليدية إلى أنها استطاعت أن تحقق العديد من النجاحات والإنجازات، وأن تنتشر في ظرف قصير وتخترق العديد من الأنظمة المصرفية العالمية خصوصا أنها تحتل مكانة متقدمة على صعيد العمل الاقتصادي العالمي، وأصبحت تمثل

محور التركيز والاهتمام من غالبية الدول الإسلامية والغير الإسلامية، وذلك بسبب استراتيجياتها الطموحة في جذب السيولة بما يتلاءم وأسس الشريعة الإسلامية.

إنتطابقصيغالتمويلالإسلاميةتؤديالسهولةالمزجواتأليفينعنناصرالإنتاجفيصورمتعددة،منمضاربةومشاةركةومرابحةوسلمواستصناع

...،الأمرالذييؤديمنجهةإلىفتحمجالاتلتشغيا لأصحابالمهنوذويالخبراتفيمختلفالقطاعات،ومنجهةأخرىتتجهالأموالالمكتنزةأوالمدخرةإلىالاستثمارفيتلكالأنشطةالتيصبحنواتجذبومحفزاتاستثماريةهامة.

وتعتبر تجربة مصرف قطر الاسلامي كإحدى أهم التجارب التي تبين مدى أهمية المصارف الاسلامية ودورها الكبير في استقطاب السيولة، خاصة وأن هذا النوع من المصارف يتميز بالتنوع في صيغ التمويل، ما يسمح بتوفير توليفة متنوعة من رؤوس الأموال.

ومنخلال ماسبق يمكن طرح الاشكالية التالية: فيم يتمثل دور المصارف الإسلامية في جذب السيولة المصرفية؟والتي سيتم الاجابة عليها من خلال المحاور التالية:

المحور الأول:الإطار النظري للمصارف الاسلامية؛

المحور الثاني:لمحة عامة عن السيولة المصرفية ؛

المحور الثالث: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي كتجربة ناجحة في جذب السيولة المصرفية.

المحور الاول الإطار النظري للمصارف الاسلامية:

أولاً: مفهوم المصارف الاسلامية:

أ- لغة:ويقال: احفظ مالك في البنك أي في المصرف، وجمعها بنوك¹. وتطلق كلمة "بنك" وكلمة "مصرف" على المكان الذي تتداول فيه الأموال عن طريق الأخذ والإيداع².

- اصطلاحاً: مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، فهي تتلقى من الأفراد نقود في شكل ودائع دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطائهم فوائد على ذلك، وحينما تستخدم هذه النقود في نشاطاتها المصرفية فإن ذلك يكون على أساس المشاركة في الربح والخسارة³.

ثانياً: أهميتها:

ترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى تلبية رغبات المجتمع الإسلامية في ايجاد قنوات للتعامل المصرفي، دون استخدام أسعار الفائدة وايجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية⁴، واعتبار المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي⁵.

ثالثاً: خصائص المصارف الإسلامية:

تتميز المصارف الإسلامية بخصائص عدة وهي⁶:

أ- عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها.

ب- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام.

ت- إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص بجمع الزكاة تتولى هي إدارته وايصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.

- ث- العمل على تعبئة الادخار المجمع في العالم الإسلامي.
- ج- المساهمة في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقود والمساهمة في الحد من ظاهرة التضخم وهذا في ظل نظام مصرفي إسلامي.

رابعاً: أهداف المصارف الإسلامية:

- تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في ثلاث نقاط وهي:⁷
- أ- تحقيق الربح: هو من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس للمصرف فقط، وإنما أيضاً للمتعاملين معه من المودعين والمضاربين بأموالهم في المصرف.
- ب- الحكمة والأمانة في التصرف بالأموال: وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف.
- ت- الاستمرارية والنمو: أي تنمية الموارد الذاتية للمصرف من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات.

خامساً: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

تنفرد المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بتشكيلة من الصيغ والادوات التمويلية نوجزها في التالي:⁸

1-المرابحة: إحدى صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، وتعرف بأنها: بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم.

2-المشاركة: تعد المشاركة من أهم صيغ التمويل في الإسلامية، حيث تلاءم طبيعة المصارف الإسلامية، فيمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بحيث يشارك المصرف الإسلامي مناصفة إلى جانب العميل في الجهد والمال، أو الجهد والمال معاً، مع المشاركة في الربح أو الخسارة "قاعدة الغنم بالغرم"، وتشتمل هذه الصيغة على نوعين وهما: المشاركة لتمويل صفقة أو المشاركة المتناقصة "المنتهية بالتمليك".

3-المضاربة: إحدى صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، وتعرف بأنها: عقد بين طرفين أو أكثر، أحدهما بالمال والآخر بالعمل، ولها نوعين: المضاربة المطلقة، والمضاربة المقيدة.

4-الاستصناع: عرف بأنه / عقد من عقود البيوع التي يتم بموجبها تقديم العميل للمصرف بغرض تصنيع أو بناء سلعة غير جاهزة حالياً بمواصفات معينة ويقوم المصرف بتلبية رغبة العميل وتوفير تلك السلعة بعد تصنيعها وفق المواصفات المحددة من قبل العميل، ويشتمل على ثلاث عناصر رئيسية: الصانع (المصرف)، المستصنع (العميل)، المقاول (الجهة المنفذة).

5-السلم: هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أي أن البضاعة المشتاه دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبائع، وهو نوع من البيوع متعارف عليه في بيع التمور والمنتجات الزراعية.

6-الاجارة:يعرف التأجير بأنه عقد يتيح للعميل تأجير أصل معين والانتفاع به لمدة معينة من جهة (الاجارة التشغيلية)، او تملكه بعد ذلك وذلك نظرا لعدم قدرته على شراء هذا الأصل(الاجارة المنتهية التمليك).

7-القرض الحسن:هو قرض يدفعه المصرف وفق شروط معينة متفق عليها ولا يتقاضى المصرف أي زيادة عند سداد المبلغ من قبل المقترض.

المحور الثاني: لمحة عامة عن السيولة المصرفية

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية

إن مفهوم السيولة المصرفية في المصارف الإسلامية يكمن في مقدرتها على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية، بما يضمن سير النشاط بدون معوقات، ولتحقيق ذلك يجب على المصرف الإسلامي الاحتفاظ بمبالغ سائلة من النقدية أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في المصرف أو لدى مصارف أخرى، حتى يمكن الوفاء بالالتزامات التي على عاتق المصرف، وكذا أي مبالغ قد تطلب منه على وجه السرعة⁹.

ثانياً: مكونات السيولة المصرفية

يمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزئين رئيسين:، هما¹⁰ :

1-الاحتياطيات الأولية:هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات، هي:

-النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق :

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية اتجاه الآخرين. وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يبرأي عوائد مالية، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة .

-الودائع النقدية لدى البنك المركزي :

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف نسبة الاحتياط القانوني الذي يودعه المصرف لديه، ولكن إذا زادت نسبة الايداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه .

-الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها المصرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد أو خارجه.

-الصكوك تحت التحصيل :

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الان .

-الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى .

2: الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرلها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، حيث تحقق هذه الاحتياطات فوائد متعددة في مجال السيولة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك أنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

ثالثا: متطلبات ادارة السيولة في المصارف الاسلامية:

توجد عدة متطلبات تسهم في إدارة السيولة بفعالية في البنك الإسلامي من بينها¹¹:

1 - التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي : إن أموال البنك الإسلامي تشتمل على : حقوق المساهمين المعروفة من رأس مال وأرباح محتجزة واحتياطيات ، إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والادخارية والاستثمارية ، هذا بالإضافة إلى أية التزامات أخرباتجاه البنوك أو البنك المركزي .

2- تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنك الإسلامي : تتمثل جوانب الاستخدامات في البنك الإسلامي في النقدية بخزينة البنك ، والنقدية لدى البنوك الأخرى ، والنقدية لدى البنك المركزي ، كذلك الاستثمارات المباشرة للبنك ، وما يمارسه البنك من عمليات تمويل مختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة ، إلى جانب احتياجات البنك من الأصول الثابتة .

3-تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي : يجب العمل علي تصنيف وتحليل التدفقات النقدية وتحقيق درجة مناسبة من التناغم فيما بينها حتي يتمكن البنك من توفير درجة معينة من السيولة ، وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية:

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية.
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحها قبل موعدها.
- المصروفات العادية للبنك.
- طلبات التمويل المختلفة للمشاركة والمرابحة والمضاربة.
- انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام البنك .

4- التعرف علي مواطن التعارض بين السيولة والربحية : من المعروف أن الاحتفاظ بقدر يزيد عن اللازم يفقد البنك أرباحا كان يمكنه تحقيقها إذ عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر أرباحا ، ومن ثم تبدو قضية التعارض بين الربحية كهدف يصبو إليه البنك ، والسيولة كوسيلة تمثل عائقا أمام تحقيق هذا الهدف ، فالربحية المطلوبة يجب أن تكون مناسبة مستقرة لتحقيق الإشباع الملائم لحاجات العملاء من ناحية ، وملاك البنك من ناحية أخرى ، وتعمل علي استقرار البنك ونموه من ناحية ثالثة. لهذا يجب على إدارة البنك إدراك هذه الحقيقة والعمل على تحقيق الانسجام بين أهداف البنك المختلفة والوسائل التي يمكنه الاستعانة بها لتحقيق تلك الأهداف .

5- تطبيق قاعدة تناسب الأجل كمدخل لإدارة السيولة : تقوم بعض البنوك بخلط جميع موارد البنك معاً في وعاء واحد ثم تعمل علي توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون بحث مواعيد استحقاقها وأجلها المتباينة. ولا نعتقد أن ذلك يمثل الأسلوب المناسب لإدارة الموارد المتاحة لما يمثله من عبء كبير علي إدارة السيولة في البنك وإمكانية تعرضه للحرج أمام عملائه، بل وأمام الجهات الرسمية والمصرفية. ولهذا نميل إلى ما يقترحه الأستاذ الدكتور سيد الهواري في كتابه إدارة البنوك كمدخل لإدارة السيولة، والذي يعتمد علي تخصيص المصادر علي الاستخدامات بحسب آجالها بنسب معينة وذلك علي النحو التالي :

• الودائع الجارية تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل مجالات المتاجرة المباشرة والمرابحة .

• الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضا هذا فضلا عن التمويل طويل الأجل مثل مجالات المشاركة والاستثمار المباشر والمضاربة.

• ودائع التوفير وتخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل .

• الأموال المملوكة للبنك ، وتخصص للأصول الثابتة في البنوك ، والاستثمارات طويلة الأجل.

رابعاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

من أهم العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية¹² ما يلي:

-عمليات الإيداع والسحب على الودائع: في الوقت التي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا (أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية) إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته. فإن لعمليات الإيداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية) دور في تحسين سيولة المصرف.

-رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى العاملة في البلد. ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية.

-رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة، والعكس صحيح، فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجاري.

-موقف البنك المركزي بالنسبة إلى المصارف: يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية. فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة. فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها. ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة. ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة. لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف. ويوسع سيولتها المصرفية. مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

خامسا: دوافع جذب السيولة المصرفية:

إذا كانت السيولة في البنوك التقليدية الربوية هامة وتحتل المركز الأساسي من اهتمام الإدارة فإنها بالنسبة للمصارف الإسلامية أكثر أهمية وذلك للأسباب الآتية¹³:

1-يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية فعلية مختلفة الآجال وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث خلل في هذه البرامج.

2-يباشر المصرف الإسلامي أنشطة استثمارية متعددة ومتنوعة بعيدة عن نظام الفائدة الربوية، وهذا يوجب الاحتفاظ بمستوى سيولة أعلى عن مستوى السيولة المطلوب من البنك التقليدي الربوي، وهذا يؤثر على العائد الإجمالي على الاستثمار.

3- ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به، قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشاكل، وهذا يقود إلى فقد الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يهربون إلى سحب أموالهم منه.

4-وجوب استثمار الأموال بالصيغ والأدوات الإسلامية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية.

5-ضرورة الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجال الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها بما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

سادسا: التحديات المفروضة على البنوك الإسلامية في إدارة السيولة: رغم وجود العديد من الضغوط والتحديات الواقعة على البنوك الإسلامية خاصة في مراحلها الأولى، يعد موضوع إدارة السيولة من الموضوعات ذات الأهمية البالغة التي يجب العمل المستمر والسريع للحصول إلى الحل المناسب لها. وقد اكتسبت مسألة إنشاء سوق نشطة للتعامل المصرفي أهمية فائقة عند النظر إليها في

نطاق المستوي غير العادي من السيولة التي يتعين علي البنوك الإسلامية الاحتفاظ به لعدة أسباب من بينها¹⁴:

1- علي الرغم من أن مفهوم الأعمال المصرفية الإسلامية قد لقي نجاحا علي مستوي الواقع العملي من خلال التجارب الأولى لمباشرة أعمالها ، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى اكتساب الخبرة الطويلة لإثبات جدوى النظام وفعاليتها وتثبيت قواعده ، وبالتالي فإن أي تطور معاكس مهما كان محدودا يمكن أن يضعف من الثقة فيها ويترتب عليه احتمال مسحوبات عالية من العملاء قد تؤدي لانهيار البنك. وخير مثال على ذلك ما حدث لبنك فيصل الإسلامي المصري عام 1989 حين تعرض لموجات متتالية لسحب الودائع ، رغم متانة مركز البنك المالي واستمرار نموه وكسب ثقة جميع الأطراف المتعاملة معه في الاثنتي عشرة سنة السابقة ، واستطاع البنك اعتمدا علي وجود سوق مصرفية نشطة بين مجموعة بنوك الفيصل ، ودار المال الإسلامي مواجهة هذه المحنة والخروج منها أكثر قوة وصلابة .

2- إن عدم إمكانية اقتراض البنك الإسلامي من السوق التقليدية مقابل الفائدة يجعل البنوك الإسلامية في وضع سيئ من حيث تعذر الحصول على الأموال من سوق المعاملات ما بين البنوك التقليدية ، أو حتى من البنوك المركزية، بحيث يسلب ذلك من البنوك إمكانية اللجوء إلى هذه الأخيرة باعتبارها المقرض الأخير .

3- إن عدم وجود أسواق مالية متطورة تتبع النظم الإسلامية يفرض المزيد من الضغوط تضاف إلى عجز البنوك الإسلامية عن تخفيف أعباء متطلباتها من خلال موجودات قابلة للتحويل بسهولة والعكس.

المحور الثالث: دراسة حالة مصرف قطر الاسلامي في حذب السيولة المصرفية

أولا: لمحة عامة عن المصرف محل الدراسة:

مصرف قطر الإسلامي¹⁵ هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حاليا على نسبة 42.3% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصه حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية. وفي نهاية العام 2018 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 15.4 مليار ريال قطري حوالي (4.23 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 153.2 مليار ريال قطري حوالي (42.1 مليار دولار أمريكي).

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء، مراكز الخدمات المصرفية الخاصة. بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآلي والايدياع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM .

تبني المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي. ويهد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، هذا إلى جانب الشركات الزميلة شركة "بيمه" (المختصة في تقديم برامج التأمين التكافلي)، وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تمويل استهلاكي).

ثانياً: تحليل البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي

الجدول رقم 01: معدل نمو موجودات المصرف محل الدراسة من 2015 – 2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الموجودات م. قطر	96106.46	98323.988	139834.13	150374.88	153232
معدل نمو الموجودات	4.70%	6.23%	6.84%	7.36%	7.50%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة 2014 - 2018

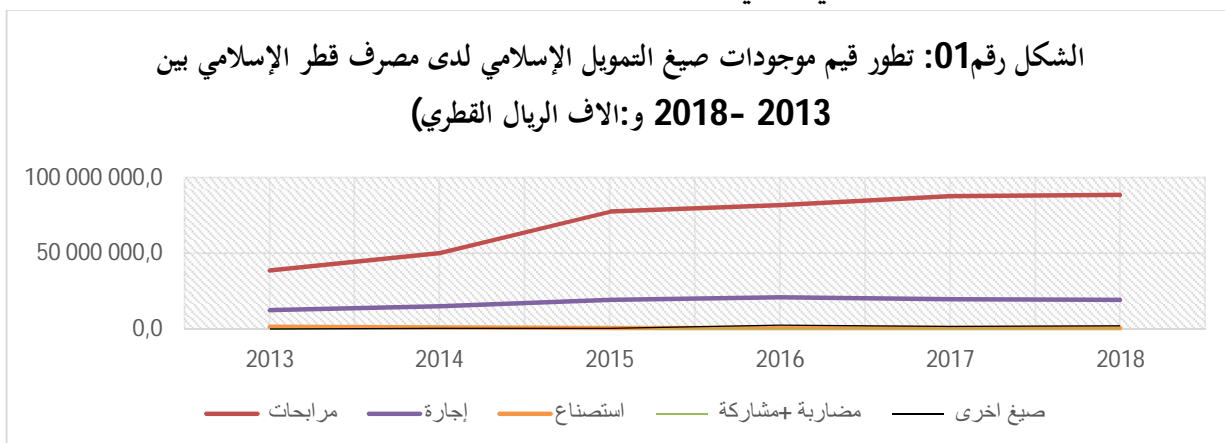
تشير البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي إلى استمرار تسجيل المصرف معدلات نمو متتالية منذ العام 2014 لغاية 2018، وقد ارتفعت موجودات المصرف بمعدل سنوي نسبته 18.1% خلال السنوات الخمسة الماضية لتصل إلى 153232 مليار ريال قطري مع نهاية عام 2018.

الجدول رقم 02: تطور قيم موجودات صيغ التمويل الإسلامي لدى مصرف قطر الإسلامي بين 2013 - 2018 (الوحدة: آلاف الريال القطري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مرابحات	38.832.944	49.949.792	77.730.475	81.797.648	87.821.141	88.520.210
اجارة منتهية بالتمليك	12.332.885	14.839.056	18.984.693	20.733.166	19.765.231	19.200.320
استصناع	1.228.995	808.719	689.751	445.736	766.389	760.250
مضاربة + مشاركة	197.691	472.427	627.970	631.700	571.250	620.000
صيغ اخرى	335.147	569.057	669.911	2.575.496	1.865.650	2.250.210

153.232.000	150.374.880	139.834.130	323.980.	96.106.000	77.354.244	الموجودات الكلية
%1.89	%7.53	%9.82	%32.48	%24.24	-	نسبة نمو صيغ التمويل الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2015-2018
يمثل الجدول أعلاه قيم موجودات التمويل التي تشمل صيغ وأدوات التمويل الإسلامية المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي، وتتخصص في الصيغ التالية: المرابحة، الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، المضاربة المشاركة وبعض الصيغ الأخرى. نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة موجودات التمويل في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة منذ سنة 2013 من 38832.944 الف ريال قطري لتبلغ سنة 2018 88.520.210 ألف ريال قطري، وهذا ويختلف التركيز في الزيادة من صيغة لأخرى، وتباين في بعضها مقارنة ببعض الأخر والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحا عن التحليل السابق.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 01
نلاحظ من خلال الشكل أن مخصصات صيغ التمويل في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، ففي ظل الزيادة المركزة ضمن صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة وصيغ التمويل الأخرى، يسجل انخفاض في صيغة التمويل بالاستصناع، ففي عام 2015 شهدت زيادة لكل من المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك بقيمة 77.730.475 ألف ريال قطري و 18.984.693 ألف ريال قطري على التوالي لتواصل الزيادة حتى عام 2018 لتبلغ صيغتي المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك إلى 88.522.210 ألف ريال قطري و 19.200.320 ألف ريال قطري على التوالي، أما بالنسبة لصيغة الاستصناع فقد بدأت في الانخفاض عام 2014 بعدما كانت في عام 2013 ب 1.228.995 الف ريال قطري لتصبح سنة 2014 ب 808.719 الف ريال قطري، وواصلت الانخفاض إلى غاية 2016 لتبلغ قيمة صيغة الاستصناع 445.736 الف ريال قطري تم ارتفاعها من جديد في العامين المواليين ارتفاعا طفيفا لتبلغ عام 2018

مبلغ 760.250 الف ريال قطري، أما بالنسبة لصيغتي المضاربة والمشاركة و الصيغ الأخرى فقد شهدت نموا منذ العام 2013 بقيمة 197.691 الف ريال قطري وقيمة 335.147 الف ريال قطري على التوالي لتصل إلى غاية سنة 2016 قيمة صيغة المضاربة إلى 631.700 الف ريال قطري و الصيغ الأخرى بقيمة 2.575.496 الف ريال قطري لتشهد انخفاضا طفيفا في العام الموالي 2017 حيث بلغت قيمة صيغة المضاربة المشاركة 571.250 الف ريال قطري و الصيغ الأخرى 1.865.650 الف ريال قطري، لكنها ارتفعت مرة أخرى في عام 2018 لتصل صيغة المضاربة و المشاركة إلى قيمة 620.000 ألف ريال قطري، وترتفع قيمة الصيغ الأخرى لتصل إلى 2.250.210 الف ريال قطري.

ثالثا: صافي إيرادات أنشطة التمويل من صيغ التمويل الإسلامية لدى مصرف قطر الإسلامي

يبين الجدول أدناه صافي إيرادات أنشطة صيغ التمويل الإسلامي لمصرف قطر للفترة بين 2013-2018

الجدول رقم 03: صافي إيرادات أنشطة صيغ التمويل الإسلامي لمصرف قطر للفترة بين 2013-2018

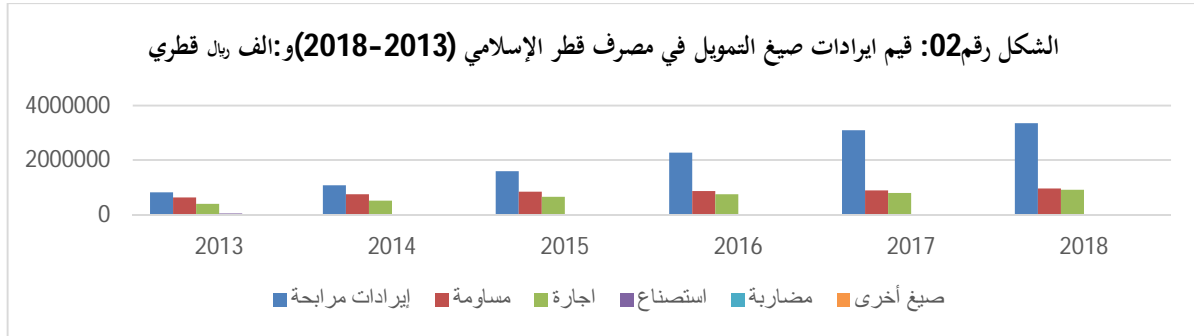
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إيرادات مرابحة	838.311	1.084.368	1.619.825	2.297.458	3.110.416	3.367.709
إيرادات مساومة	661.208	771.780	857.019	890.684	916.277	984.168
إيرادات اجارة	415.105	528.023	666.745	767.532	810.386	939.868
إيرادات استصناع	66.432	39.382	28.753	37.220	29.430	26.302
إيرادات مضاربة	14.562	17.797	22.499	22.999	19.483	10.266
إيرادات ص أخرى	7.583	2.917	6.417	206	1.167	276
اجمالي إيرادات التمويل	2.003.201	2.444.267	3.201.258	4.016.100	4.887.159	5.328.589

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة بين 2013
2018

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيم إيرادات نشاطات التمويل في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وتمثل نسبة مجموع إيرادات المرابحة من اجمالي صافي إيرادات التمويل بنسبة 66% من اجمالي صافي إيرادات صيغ التمويل وبنسبة 34% لإجمالي صافي إيرادات صيغ التمويل الأخرى، وقد شهدت قيم صيغ المرابحة و المساومة و الإجارة ارتفاعا مستمرا من عام 2013 إلى عام 2018، عكس إيرادات صيغ الاستصناع و المضاربة و الصيغ الأخرى التي انخفضت قيمتها، فصيغة الاستصناع بعدما كانت في 2013 بمبلغ قدره 66.432 الف ريال قطري انخفضت إيراداتها في العامين المواليين 2014 ب 39.382 الف ريال قطري لترتفع و 28.753 الف ريال قطري سنة 2015 لترتفع مجددا ارتفاعا طفيفا سنة 2016 بمبلغ قدره 37.220 الف ريال قطري لكنها انخفضت مجددا لتصل ل 26.302 الف ريال قطري في

العام 2018، أما إيرادات صيغة المضاربة فقد ارتفعت في الفترة بين 2013 و 2016 من 14.562 الف ريال قطري إلى غاية 22.999 الف ريال قطري على التوالي لكنها انخفضت لتصل في عام 2018 إلى 10.266 الف ريال قطري، في حين نجد أن المصرف قد حقق أكبر أرباح خلال العام 2018 بقيمة 5.328.589 الف ريال قطري وأدنى قيمة كانت لإيرادات الصيغ الأخرى لعام 2018 بقيمة 276 الف ريال قطري.

ولتوضيح ما سبق ذكره من قيم لإيرادات صيغ التمويل لدى مصرف قطر الإسلامي لدينا الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 03

يمثل الشكل أعلاه مساهمة كل نوع من إجمالي صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في مصرف قطر الإسلامي للفترة بين 2013-2018، ومن خلاله نلاحظ أن قيم إيرادات التمويل في زيادة مستمرة خاصة صيغ المرابحة المساومة والإجارة المنتهية بالتسليم، حيث بلغت أكبر قيمة لها في عام 2018 خاصة صيغة المرابحة التي قدر إجمالي الأيراد منها بمبلغ 3.367.709 ألف ريال قطري كما بلغت إيراد صيغة المساومة والإجارة 1.924.036 ألف ريال قطري لعام 2018 فقد استمرت في النمو منذ العام 2013، حيث تعتبر هاتاه الصيغ نصف إيراد صيغ التمويل لدى مصرف قطر الإسلامي، أما إيرادات صيغة الاستصناع فقد انخفضت إيراداتها منذ العام 2014 بعدما كانت سنة 2013 بقيمة 66.432 الف ريال قطري لتصبح في عام 2015 بقيمة 28.753 الف ريال قطري ثم استمرت في الانخفاض لغاية 2018 بقيمة إيراد 26.302 الف ريال قطري، وهذا الانخفاض لكون الصيغة طويلة الأجل وأكثر عرضة للمخاطر، أما بالنسبة لصيغة المضاربة فقد كانت إيراداتها أقل من الصيغ التمويلية الأخرى مقارنة بالتمويل بالمرابحة المساومة والإجارة، واستمرت في الانخفاض حتى عام 2018 هذا لأنها الصيغة الأكثر عرضة للمخاطر، ان عوائدها قليلة مقارنة بالمرابحة.

في الأخير يمكن القول بان مصرف قطر الإسلامي ساهم وبشكل كبير في استقطاب السيولة المصرفية اعتماداً على صيغ التمويل الإسلامية المختلفة.

خاتمة: من خلال ما تقدم توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

(1) تسعى المصارف الإسلامية لتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة ومتعددة تتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية، وتلائم طبيعة الأنشطة الممثلة وبالتالي تلبى احتياجات العملاء المختلفة،

- وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- (2) أوجدت البنوك الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، حيث أدخلت البنوك الإسلامية أسساً للتعامل بين البنك والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل البنك والمتعامل.
- (3) السيولة النقدية في المصارف الإسلامية هي القدرة على الوفاء بالالتزامات بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- (4) أساليب التمويل المصرفي الإسلامي تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، والغنم بالغرم، فلا مجال لاستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل الربوي، وهي بذلك تحقق معيار العدل في المعاملات.
- (5) ساهم مصرف قطر الإسلامي في جذب السيولة المصرفية مساهمة فعالة، وهذا يتضح جلياً من خلال الدراسة التطبيقية، فهذا المصرف يعد من أهم المصارف الإسلامية التي تقوم باستقطاب الأموال محلياً ودولياً بما يتلاءم وأطر الشريعة الغراء.
- (6) يعتمد مصرف قطر الإسلامي على صيغة المربحة والمساومة والإجارة المنتهية بالتملك لكونها تساهم في توليد الأرباح وتعمل على جذب السيولة المصرفية اللازمة للمصرف وتزيد من ثقة العملاء في إيداع ودائعهم، في حين نجده أنه يتعامل بصيغة المضاربة والمشاركة بنسبة قليلة جداً، وهذا راجع لكون الصيغ الأولى أقل مخاطرة وتمويل قصير الأجل وأكثر ربحية من غيره.
- (7) على الرغم من انخفاض إيرادات صيغ التمويل القائمة على الملكية إلا أنها أكثر ربحية من الصيغ القائمة على المديونية لكون المشاريع الممولة بصيغة المضاربة أكثر ربحية من غيرها، غير أن مصرف قطر الإسلامي يلجئ للتمويل بالمربحة والمساومة والإجارة وهذا لكونها أكثر الصيغ أماناً وضمناً بالنسبة للزبائن سهلة الحصول على أرباحها وأقل مخاطرة من غيرها.

المراجع:

- أحمد سعد الرباط، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 28-30 يوليو، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار 2015.
- حسية سميرة، "الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016م.
- خالد أمين عبد الله، محمد سعيد سعيديان، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م.

- راييس حدة، " دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009 .
- سهيل سماحة، "معجمي الحي"، مكتبة سمير، تنضيد الحروف وتركيب الصفحات: مؤسسة حسيب درغام وأولاده- المكلن، ط1، 1984م.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغرب، ورقة بحثية بعنوان "الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية".
- عوف محمود الكفراوي، "البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998م.
- محمد البلتاجي، صيغ التمويل الإسلامية الملائمة للاستثمار العقاري، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي الاستثمار العقاري الإسلامي وتمويله في الشرق الأوسط، جدة ، المملكة العربية السعودية، 16-18 ديسمبر 2006.
- محمد جبار الصائغ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، 2006.
- محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، "المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2011م .
- محمد محمود المحلوني، "المصارف الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار لميس للنشر، الأردن، ط1، 2008م.
- معهد الدراسات المصرفية، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إيضاءات الكويت ، لسلسلة 5، العدد 2 ، سبتمبر 2012
- الموقع الرسمي للبنك، نبذة تعريفية حول البنك، <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>، تاريخ الدخول، 2019/9/26، 01:00.
- يزن خلف سالم العطيات، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009م.

¹ سهيل سماحة، "معجمي الحي"، مكتبة سمير، تنضيد الحروف وتركيب الصفحات: مؤسسة حسيب درغام وأولاده- المكلن، ط1، 1984م، ص 107.

² عوف محمود الكفراوي، "البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998م، ص 11.

³ يزن خلف سالم العطيات، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2009م، ص 53.

⁴ محمد سليم وهبه، كامل حسين كلاكش، "المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2011م، ص 15-16 بتصرف.

⁵ حسيبة سميرة، "الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2015-2016م، ص 287..

⁶ خالد أمين عبد الله، محمد سعيد سعيقان، "العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م، ص 5.
⁷ محمد محمود المحلوني، "المصارف الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار لميس للنشر، الأردن، ط1، 2008م، ص 113-114.

⁸ محمد البلتاجي، صيغ التمويل الإسلامية الملائمة للاستثمار العقاري ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي الاستثمار العقاري الإسلامي وتمويله في الشرق الأوسط، جدة، المملكة العربية السعودية، 16-18 ديسمبر 2006.
⁹ رايس حدة، " دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 266.

¹⁰ محمد جبار الصائغ، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة 2006، ص 4.

¹¹ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، ورقة بحثية بعنوان "الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب كلية التجارة، جامعة المنصورة، ط1، ص 144-145.

¹² معهد الدراسات المصرفية، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات الكويت، السلسلة 5، العدد 2، سبتمبر 2012

¹³ أحمد سعد الرباط، إدارة السيولة بالمصارف الإسلامية المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، 28-30 يوليو، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار 2015 ص 15.

¹⁴ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، ورقة بحثية بعنوان "الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص 146، بتصرف.

¹⁵ الموقع الرسمي للبنك، نبذة تعريفية حول البنك، <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>، تاريخ الدخول، 2019/9/26، 01:00.